كلمة رئيس مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية

الاجتماع السنوي الثالث والأربعون لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية

تونس، الجمهورية التونسية

١٥-١٩ رجب ١٤٣٩ هـ (١-٥ أبريل ٢٠١٨)

بسم الله الرحمن الرحيم

فخامة السيد ..... (رئيس الجمهورية التونسية)،

أصحاب المعالي والسعادة أعضاء مجلس المحافظين ورؤساء الوفود،

صاحب المعالي رئيس البنك الإسلامي للتنمية،

حضرات الضيوف الكرام،

حضرات السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم الذي نلتقي اليوم هنا بفضله ومَنِّه لنعقد الاجتماع السنوي الثالث والأربعين لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

Bienvenue, welcome

أهلا وسهلا بكم في تونس، جوهرة البحر الأبيض المتوسط.

في البداية، أود بالنيابة عن الجمهورية التونسية، حكومة وشعبا، أن أرحب أحر الترحيب بجميع المشاركين في الاجتماع السنوي الثالث والأربعين لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية. إنها المرة الثانية التي نتشرف فيها باستضافة هذا الاجتماع الهام. وبهذه المناسبة، أتقدم بخالص الشكر لزملائي المحافظين، وللدكتور بندر بن محمد بن حمزة حجار، رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وللسادة أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين على قيادتهم وإرشادهم. ولا يفوتني أن أعرب كذلك عن تقديري لموظفي مجموعة البنك على تفانيهم وعلى ما يبذلونه من مجهودات. وأشكر كذلك الفريق المنظم لهذا الاجتماع على الترتيبات الممتازة التي اتخذها.

وأنتهز هذا الفرصة كذلك لأدعوكم لأن تخصصوا بعض الوقت خلال إقامتكم في تونس للاستمتاع بالتجربة التونسية بكامل معالمها؛ بثقافتها الغنية وبأطباقها المحلية، وبطقسها المعتدل وشواطئها ذات الرمال الذهبية. وندعوكم جميعا لأن تستمتعوا بكرم الضيافة وبجمال هذا البلد الرائع.

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات الضيوف الكرام،

لا بد أن نعترف ونحن نجتمع هنا اليوم أن انتعاش الاقتصاد العالمي ما زال يواجه حالة من انعدام اليقين وتزايد المخاطر والتحديات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بها على نحو لم يسبق له مثيل. ورغم ارتفاع معدل النمو العالمي بفضل انتعاش التجارة، وتحسن أسعار السلع وعلى رأسها النفط، وتطبيع السياسة النقدية، من المتوقع أن تنمو الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية بحوالي ٥% سنة ٢٠١٨. وتجدر الإشارة إلى أن من المتوقع أن تسجل دولنا الأعضاء بدورها معدل نمو أعلى يقدر بحوالي ٤% هذا العام، مقابل ٣,٦% في العام الماضي.

وما زلنا متفائلين لكن بحذر رغم المخاطر التي من شأنها أن تعيق النمو الاقتصادي. فالمشاعر القومية المتنامية والتدابير الحمائية الشعبية في بعض الاقتصادات المتقدمة قد تعكس من ناحية أولى منحى التقدم الذي أحرزته منظمة التجارة العالمية في تشجيع التجارة الحرة. ثم إن الارتفاع المهول الذي عرفته بعض بنود التعريفات في الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا قد يؤجج حربا تجارية طاحنة يمكن أن تعكس منحى المكاسب الاقتصادية الكبيرة التي تحققت على مدى عقود من النمو المدفوع بالصادرات. وتواجه بلداننا خطر الوقوع في مصيدة التراشق بالنيران، فتطالها الآثار السلبية من جراء ذلك.

ومن ناحية ثانية، قد يتفاقم الوضع فيستمر انعدام التعاون في المجالات الأساسية الأخرى، بما فيها تغير المناخ، والهجرة الدولية وأهداف التنمية المستدامة. ومع اشتداد حدة الحمائية والقومية التجارية، قد تتراجع العديد من البلدان عن التزاماتها المتعلقة بالمناخ مما سيؤثر سلبا على الاستدامة الطويلة الأجل. فالعديد من دولنا الأعضاء هي من أشد المتضررين من الآثار السلبية لتغير المناخ، وربما تُتْرك لتواجه لوحدها هذه التحديات أمام تضاؤل الشراكات المتعددة الأطراف. وقد بدأنا بالفعل نشهد الآثار الضارة لتغير المناخ على وفرة المياه وفقدان المحاصيل، مما يجبر الناس على النزوح إلى المدن المكتظة بالسكان أو اللجوء خارج الحدود.

وهذا يسوقنا إلى الخطر الثالث المتعلق بالفرص المتاحة للشباب للمشاركة بنشاط في سوق العمل. فالمستويات الحالية للنمو الاقتصادي ومناصب العمل المستحدثة غير كافية لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الشباب؛ ويؤدي ذلك إلى تفشي الفقر في المجال الحضري وإلى نشوء تحديات أمنية وزيادة الطلب على المرافق الحضرية بصورة غير مسبوقة.

أما التحدي الرابع الذي يواجه دولنا الأعضاء أكثر من باقي بلدان العالم فيتمثل في مشكلتي الهشاشة والنزاع. فدولنا الأعضاء معنية بثلثي عدد المهجرين عبر العالم، لكنها في الوقت ذاته تأوي أكثر من ٥٠% من لاجئي العالم.

ورغم وجود تحديات أخرى، يتعين علينا أن نفكر في الطريقة المثلى لتلبية احتياجات دولنا الأعضاء، والتي تمت ترجمتها إلى خطة التنمية العالمية لسنة ٢٠٣٠ التي اصطلح عليها بأهداف التنمية المستدامة. ويُقَدَّر التمويل اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحوالي ٥ إلى ٧ تريليونات دولار سنويا، وستواجه الاقتصادات النامية فجوة سنوية في التمويل تبلغ ٢,٥ تريليون دولار.

أصحاب المعالي والسعادة،
حضرات الضيوف الكرام،

لا يخفى عليكم أن التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها دولنا الأعضاء لا تُضاهى، وقد أصبح من الواضح اليوم أكثر من ذي قبل أن نماذج العمل المعتادة لن تحقق النتائج المرجوة. فمع استمرار دخول شركاء إنمائيين غير تقليديين جدد إلى الفضاء الإنمائي، تُطرح تساؤلات حول الأدوار القائمة والجديدة للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.

ففي عالم اليوم الذي لا يفتأ يتغير، لابد أن نكون قادرين على الاستجابة بسرعة لاحتياجات شعبنا؛ وقد يؤدي عدم القيام بذلك إلى حدوث اضطرابات اجتماعية. ولكي يضطلع شركاؤنا الإنمائيون بدورهم، يجب أن يكونوا أكثر مرونة واستجابة، وإلا فلن نكون قادرين على تلبية احتياجات شعوبنا أو بلوغ الأهداف المسطرة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فمن الواضح أن التحديات أكبر من أن تقدر عليها أي مؤسسة بمفردها. لذلك، تكتسي التعبئة التكاملية لشركاء التنمية التقليديين وغير التقليديين ومصادر التمويل المبتكرة أهمية قصوى.

ويرتبط شعار الاجتماع السنوي لهذا العام (الشراكات من أجل التنمية المستدامة: التعاون لحفز التنمية البشرية والابتكار والتحول الرقمي) بصورة مباشرة بهذا المشهد العالمي. إن شعوبنا تُعوِّل علينا بصفتنا قادتها لوضع استراتيجية تعطي الأولوية للحلول التي تحسن جودة حياتها وتحقق الأهداف المدرجة في خطة التنمية العالمية.

إن التزامنا بالعمل سوية يتضح من كون تونس أحد الأعضاء المؤسسين للبنك الإسلامي للتنمية وعضوا في جميع كيانات مجموعة البنك. إننا ننظر إلى الشراكات باعتبارها عنصرا حاسما في تشجيع النمو والتنمية الشاملة والمستدامة. وقد دأبت مجموعة البنك منذ إنشائها على دعم التنمية المستدامة لبلدنا من خلال العديد من الأنشطة التمويلية وغير التمويلية، وعلى رأسها المشاريع الإنمائية، وتأمين الاستثمار والتجارة، وتنمية التجارة، وتطوير القطاع الخاص، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وبناء القدرات. ويتجاوز إجمالي تمويل مجموعة البنك في البلاد ٣,٢ مليار دولار. وتحدث المشروعات التي تمولها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية أثرًا إنمائيا ملموسًا على تحسين حياة شعبنا من خلال دعم تشغيل الشباب، والقضاء على

مرض العمى الممكن تفاديه، وتحسين المرافق التربوية والصحية، ودعم التعليم ثنائي اللغة، وتعزيز قدرات المؤسسات العامة والخاصة في البلاد. وقد جددت مجموعة البنك التأكيد على التزامها بالعمل في السنوات القادمة لمساعدة حكومة تونس في تسخير إمكاناتها الهائلة والتغلب على التحديات الرئيسية التي تحول دون تحقيق الازدهار الاقتصادي والرخاء الاجتماعي من خلال دعم النمو الاقتصادي المستدام، والحد من بطالة الشباب، وبناء القدرات المؤسسية، وتحسين القدرة التنافسية ومناخ الأعمال، ودعم تطوير القطاع الخاص.

ولقد بذلت السلطات التونسية منذ سنة ٢٠١٥ جهودًا جبارة لتحسين الإطار القانوني، ولاسيما القوانين والأنظمة المتعلقة بالاستثمار، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، والمنافسة، والنظام المصرفي، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والحوكمة. وقد طورنا أيضا برامج واستراتيجيات تركز على تمكين النساء والشباب والمعاقين حتى يشاركوا في التنمية الاقتصادية وفي العملية الديمقراطية. وأصدرنا للتو قانونًا للمساواة بين الجنسين، ونعمل على معالجة القضايا الاجتماعية الأخرى. ونرجو أن تتعلم الدول الأعضاء الأخرى من النُّهُج التي اعتمدناها وأن تشاركنا بدورها خبراتها وتجاربها.

أصحاب المعالي والسعادة،
حضرات الضيوف الكرام،

يسرني أن أؤكد الدور الهام الذي اضطلع به البنك الإسلامي للتنمية في مسيرتنا الإنمائية، كما فعل في جميع دوله الأعضاء، وذلك من خلال أنشطته التمويلية وغير التمويلية، ولاسيما في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتسهيل الاستثمار والتجارة وتشجيعهما، وتعزيز القطاع الخاص، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتطوير القدرات المؤسسية. غير أن دولنا الأعضاء تحتاج كذلك إلى أن يسخر البنك قدرته على الدعوة للاجتماع ودوره باعتباره وسيطا نزيها من أجل استقطاب شركاء آخرين لمساعدتنا في تحقيق أهداف هذه الخطة الإنمائية الضخمة. ونرحب في هذا الصدد بتحول البنك من "بنك للتنمية" إلى "بنك للتنمية والتنموين"، إذ سيتيح للجمهور في الدول الأعضاء وفي أوساط الجماعات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء الفرصة للمشاركة في برامج البنك ومشاريعه. ويمكن تحقيق ذلك عبر اتباع طرق مبتكرة لتعبئة الموارد مثل منصات الاستعانة بالجمهور في التمويل، والعمل مع الشركاء الجدد من القطاع الخاص، والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية، وغيرها.

وأعتقد أن الاستجابة الفعالة لاحتياجات شعبنا وتحقيق الأهداف المسطرة في برنامج العمل العالمي، يتطلب من شركاؤنا، ومن ضمنهم مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، أن يكونوا أسرع في الاستجابة لاحتياجاتنا، وأن يكون لديهم فهم أعمق للتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي نواجهها. وقد أطلعْنا الدكتور بندر بن محمد بن حمزة حجار على ذلك لدى تعيينه رئيسا لمجموعة البنك.

ويولي الدكتور حجار الاهتمام بطلباتنا؛ ويسرني أن أرى بأنه قد بدأ بالفعل في الوفاء بوعوده التي قطعها على نفسه خلال الاجتماع السنوي الأخير للبنك الذي عقد في جدة بالمملكة العربية السعودية. ونتطلع إلى أن يطلعنا على آخر المستجدات بشأن التقدم المحرز والانجازات التي تحققت في هذا الصدد.

وأود بالنيابة عن مجلس المحافظين أن أشيد بالبنك لشروعه في التحول إلى منظمة تتسم بقدر أكبر من اللامركزية لمساعدته في سعيه ليكون أكثر استجابة لاحتياجات دوله الأعضاء والتوصل إلى فهم أفضل للتحديات التي نواجهها. ولا شك أن الحضور الميداني في الدول الأعضاء سيساعد في تسريع وتيرة تقديم المشاريع وتنفيذها على الأرض.

وإن مما يثلج الصدر أننا بدأنا بالفعل نرى البنكَ يضطلع بدور أكثر نشاطا في المبادرات الدولية. وإننا لنقدر كذلك تحوله من موقع كان فيه يتفاعل مع مطالبنا إلى موقع أضحى فيه يتنبأ بصورة مسبقة باحتياجاتنا المتغيرة باستمرار في هذا المجال الجديد ذي الصلة والذي يتنافس فيه الشركاء المتعددون لتقديم الخدمات على نطاق واسع وعلى نحو أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة.

ولا ينبغي أن ننسى الامكانات التي تتيحها العلوم والتكنولوجيا والابتكار والتي يمكن تسخيرها لمعالجة التحديات الإنمائية الرئيسية وتعزيز مستوى أعلى من النمو الاقتصادي والرخاء. ويسرنا في هذا الصدد أن نشهد الإطلاق الرسمي خلال هذا الاجتماع السنوي لصندوق وقفي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار تحت مسمى "تحوّل" يرمي إلى تشجيع التنمية المستدامة في الدول الأعضاء. وإننا فخورون بأن نستضيف إطلاق البنك لهذا الصندوق الهام ونتطلع إلى أن يحقق الوعود التي أنشئ من أجلها.

أصحاب المعالي والسعادة،
حضرات الضيوف الكرام،

إن الطريق أمامنا ليس سهلا؛ وإن شعوبنا تعتمد علينا لكي نساعدها في تحقيق أحلامها وتطلعاتها. لذلك، نحتاج إلى شراكات متعددة الأطراف لتعبئة الموارد والاستفادة من إمكانات دولنا الأعضاء. إننا لا نملك أن نقرر فيما إذا كنا نريد أو لا نريد عقد شراكات. فلا خيار لنا في ذلك. نحن نحتاج إلى "شراكات من أجل التنمية المستدامة". ونحتاج كذلك لأن "نعمل معا لدفع عجلة التنمية البشرية والابتكار والتحول الرقمي".

ندعو الله سبحانه وتعالى أن يسبغ علينا نعمه وأن يهدينا سواء السبيل وأن يوفقنا في هذا الاجتماع الهام وفي أعمالنا الأخرى. وإنني لأتطلع إلى أن تواصل مؤسستنا، مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، نجاحاتها وأن تحقق استدامتها على المدى الطويل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.